

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا
وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ
عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يُحْزَنُونَ ﴿١٢﴾

إن المسألة في الإنفاق تقتضي أمرين : إما أن تنفق سرّاً ، وإما أن تنفق علانية .
والزمن هو الليل والنهار ، فحصر الله الزمان والحال في أمرين : الليل والنهار فإياك
أن تحجز عطية تريد أن تعطيتها وتقول : « بالنهار أفعل لو في الليل أفعل » لأنه
أفضل ، وتتعلم بما يعطيك الفسحة في تأخير العطاء ، إن الحق يريد أن تتعدى
الثقة منك إلى الفقير ليلاً أو نهاراً ، ومسألة الليلية والنهارية في الزمن ، ومسألة
السرية والعلنية في الكيفية لا مدخل لها في إخلاص النية في العطاء .
« الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم » أفاضت
الآية : الذين ينفقون أموالهم بالليل أو النهار ؟ لا ، لقد طلب من كل منا أن يكون
إنفاقه ليلاً ونهاراً وقال : « سرا وعلانية » فأنفق أنت ليلاً ، وأنفق أنت نهاراً ، وأنفق
أنت سرّاً ، وأنفق أنت علانية ، فلا تحدد الإنفاق لا بليل ولا بنهار ، لا بزمن ،
ولا بكيفية ولا بحال .

إن الحق سبحانه استوعب زمن الإنفاق ليلاً ونهاراً ، واستوعب أيضاً الكيفية التي
يكون عليها الإنفاق سرّاً وعلانية ليشيع الإنفاق في كل زمن بكل هيئة ، وهنا يقول
الحق سبحانه وتعالى عن هؤلاء : « فلهم أجرهم عند ربهم » وهذا القول يدل على
عموم من يتأتى منه الإنفاق ليلاً أو نهاراً ، سرّاً أو علانية .

وإن كان بعض القوم قد قال : إنها قيلت في مناسبة خاصة ، وهي أن الإمام عليّاً
كرم الله وجهه ورضي عنه كانت عنده أربعة دراهم ، فتصدق بواحد نهاراً ، وتصدق
بواحد ليلاً ، وتصدق بواحد سرّاً ، وتصدق بواحد علانية ، فنزلت الآية في هذا

الموقف ، إلا أن قول الله : « فلهم » يدل على عموم الموضع لا على خصوص السبب ، فكان الجزاء الذي رتبته سبحانه وتعالى على ذلك شائع على كل من يتأتى منه هذا العمل .

وقول الله : « فلهم أجرهم عند ربهم » هنا نجد أن كلمة « أجر » تعطينا لمحة في موقف المؤمن من أداءات الإنفاق كلها ؛ لأن الأجر لا يكون إلا عن عمل فيه ثمن لشيء ، وفيه أجر لعمل . فالذي تستأجره لا يقدم لك شيئا إلا بمجهود ، هذا المجهود قد ينشأ عنه ثمن ، أي شيء له ثمن ، فقول الله « فلهم أجرهم عند ربهم » يدل على أن المؤمن يجب أن ينظر إلى كل شيء جاء عن عمل فانه يطلب منه أن يتفق منه .

إن الله لا يعطيه ثمن ما أنفق ، وإنما يعطيه الله أجر العمل ، لماذا ؟ لأن المؤمن الذي يضرب في الأرض يخطط بفكره ، والفكر مخلوق لله ، وينفذ التخطيط الذي خططه بفكره بوساطة طاقاته وأجهزته ؛ وطاقاته وأجهزته مخلوقة لله ، ويتفاعل مع المادة التي يعمل فيها ، وكلها مخلوقة لله ، فأي شيء يملكه الإنسان في هذا كله ؟ لا الفكر الذي يخطط ، ولا الطاقة التي تفعل ، ولا المادة التي تتفعل ؛ فكلها لله . إذن فانت فقط لك أجر عملك ، لأنك تملك فكرا مخلوقا لله ، بطاقة مخلوقة لله ، في مادة مخلوقة لله ، فإن نتج منها شيء أراد الله أن يأخذه منك لأخيك العاجز الفقير فإنه يعطيك أجر عملك لا ثمن عملك . لكن المساوي لك في الخلق وهو الإنسان إن أخذ منك حصيلة عملك فهو يعطيك ثمن ما أخذ منك ، فهي من المخلوق المساوي « ثمن » ، وهي من الخالق الأعلى أجر ؛ لأنك لا تملك شيئا في كل ذلك .

وبعد ذلك يقول الحق : « ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » والخوف هو الخذر من شيء يأت ، فمن الخائف ؟ ومن المخوف ؟ ومن المخوف عليه ؟ « ولا خوف عليهم » من ؟

يجوز أن يكون « ولا خوف عليهم » من أنفسهم ؛ فقد يخاف الطالب على نفسه من أن يرسب ، فالتفكير واحدة وخوف عليها ، إنها خائفة الآن وخوف عليها بعد الآن . فالتلميذ عندما يخاف أن يرسب ، لا يقال : إن الخائف هو عين المخوف ؛

لأن هذا في حالة ، وهذا في حالة .

أو « لا خوف عليهم » من غيرهم ، فمن الجائز أن يكون حزل كثير من الأغنياء أناس حمقى حين يرون أيدي هؤلاء مبسوطة بالخير للناس فيغمزونهم ليمسكوا مخافة أن يفترقوا كأن يقولوا لهم : « استعدوا للزمن قوراءكم عيالكم » . لكن أهل الخير لا يستمعون لهؤلاء الحمقى .

إذن قد لا خوف عليهم « لا من أنفسهم ، ولا من الحمقى حولهم . ويتابع الحق : « ولا هم يحزنون » أي لا خوف عليهم الآن ، ولا حزن عندهم حين يواجهون بحقائق الخير التي ادخرها الله سبحانه وتعالى لهم بل إنهم سيفرحون .

بعد ذلك يتعرض الحق سبحانه وتعالى إلى قضية من أخطر قضايا العصر ، وهذه القضية كان ولا بد أن يتعرض لها القرآن ، لأنه يتكلم عن النفقة وعن الإنفاق ، ولا شك أن ذلك يقتضي متيقنا ومتيقنا عليه ؛ لأنه عاجز ، فهب أن الناس شحوا ، ولم ينفقوا ، فإذا يكون موقف العاجز الذي لا يجد ؟ إن موقفه لا يتعدى أمرين : إما أن يذهب فيقترض ، وإن لم يقبل أحد أن يقرضه فهو يأخذ بالربا والزيادة ولا فكيف يعيش ؟

إذن فالآيات التي نحن بصددتها تعرضت للهيكل الاقتصادي في أمة إسلامية جواردة ، أو أمة إسلامية بخيلة شحيحة ، لماذا ؟

لأن الذي خلق الخلق قد صنع حسابا دقيقا لذلك الخلق ، بحيث لو أحصيت ما يجب على الواجدين من زكاة ، وأحصيت ما يحتاج إليه من لا يقدر لأن به عجزا طبيعيا عن العمل ، لوجدت العاجزين يحتاجون لمثل ما يفيض عن القادرين بلا زيادة أو نقصان ، وإلا كان هناك خطأ والعياذ بالله في حساب الخالق ، ولا يمكن أن يتأتى ذلك أبدا .

وحين ننظر إلى المجتمعات في تكوينها نجد أن إنسانا غنيا في مكان قد نبأ به مكانه ، واختار أن يقيم في مكان آخر ، فيعجب الناس لماذا ترك ذلك المكان وهو في

يسر ورغاء وغنى ؟ ربما لو كان فقيراً لقلنا طلباً للسعة ، فليأخذ خرج من هذا المكان وهو واجد ، وهو على هذا الحال من اليسر ؟ إنهم لم يفتنوا إلى أن الله الذي خلق الخلق يذهب كونه بتسخير وتوجيه الخواطر التي تخطف في أذهان الناس ، فتجد مكانه قد بنا به ، وامتلأت نفسه بالقلق ، واختار أن يذهب إلى مكان آخر .

ولو أن عندنا أجهزة إحصائية دقيقة وحسبنا المحتاجين في البيئة التي انتقل منها لوجدنا قدراً من المال زائداً على حاجة الذين يعيشون في هذه البيئة ، فوجهه الله إلى مكان آخر يحتاج إلى مثل هذا الكم منه . وهكذا تجد التبادل منظماً . فإن رأيت إنساناً محتاجاً أو إنساناً يريد أن يراى فاعلم أن هناك نقصيراً في حق الله المعلوم ، ولا أقول في الحق غير المعلوم . أي أن الغنى بخل بما يجب عليه إنفاقه للمحتاج .

والقرآن حين يواجه هذه المسألة فهو يواجهها مواجهة تبشع العمل الربوي تبشعاً يجعل النفس الإنسانية المستقيمة التكوين تنفر منه فيقول سبحانه وتعالى :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي
يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ
مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ
مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ
قَالَ لَنُغْلِبَنَّكَ مِنَ النَّارِ ثُمَّ فِيهَا مَخِيلٌ ﴾

وانظر إلى كلمة « يأكلون » ، هل كل حاجات الحياة أكل ؟ لا ، فحاجات الحياة كثيرة ، الأكل بعضها ، ولكن الأكل أهم شيء فيها ، لأنه وسيلة استبقاء النفس . و« الربا » هو الأمر الزائد ، وما دام هو الأمر الزائد يعني هو لا يحتاج أن يأكل ، فهذا

تفريع له .

إن الحق يريد أن يشرح هذا الأمر فيقول : لهم سمة . هذه السمة قال العلماء أهى في الآخرة يتميزون بها في المحشر ، كما يقول الحق :

﴿ يُعَرَّفُ الْمُجْرِمُونَ بِسَمَتِهِمْ ﴾

(من الآية ٤١ سورة الرحمن)

فهؤلاء غير المصلين لهم علامة مميزة ، وهؤلاء غير المزكين لهم علامة أخرى مميزة بحيث إذا رأيتهم عرفتهم بسيماهم ، وأنهم من أى صنف من أصناف العصاة ، فكأنهم حين يقومون يوم القيامة يقومون مصروعين كالذى يتخبطه ويضربه الشيطان من المس فيصرعه ، أو أن ذلك أمر حاصل لهم في الدنيا ، ولنبحث هذا الأمر :

« الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » . نريد أن نعرف كلمة « التخبط » وكلمة « الشيطان » وكلمة « المس » . « التخبط » هو الضرب على غير استواء وهدى « أنت تقول : فلان يتخبط » أى أن حركته غير رتيبة ، غير منطقية ، حركة ليس لها ضابط ، ذلك هو التخبط . وه الشيطان « جنس من خلق الله » لأن الله قال لنا : إنه خلق الإنس والجن ، والجن منهم شياطين ، و«جن مطلق» والشيطان هو عاصى الجن . ونحن لم نر الشيطان ، ولكننا علمنا به بوساطة إعلام الحق الذى آمننا به فقال : أنا لى خلق مستر ، ولذلك سميت الجن ، من الاستار ومنه المجنون أى المستور عقله ، والعاصى من هذا الخلق اسمه « شيطان » .

إذن فإيماننا به لا عن حس ، ولكن عن إيمان بغيب أخبرنا به من آمننا به . ونحن نجد شيئاً اسمه الإيمان يجب أن نعرف أنه متعلق بشئ غير محس : لأن المحس لا يقال لك : آمن به ؛ لأنه مشهود لك ، فأننا لا أقول : أنا أؤمن بأن المصباح منير الآن ، أنا لا أؤمن بأننا مجتمعون فى المسجد الآن ، لا أقول ذلك لأن هذا واقع مشهود ومحس . إذن فالأمر بالإيمان يتعلق بالغيب ، مثل الإيمان بوجود الملائكة . فإذا ما كنا قد آمننا بالغيب نجد الحق سبحانه وتعالى يعطى لنا صورة للشيطان ،

ولكنه حين يعطينا صورة للشيطان أو لرأس الشيطان المميزة له ، كما أن رءوسنا نحن
هى التى نميزنا بتكلم سبحانه عن شجرة الزقوم فيقول جل شأنه :

﴿ إِنهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ⑪ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ⑫ ﴾

(سورة الصافات)

وشجرة الزقوم فى الآخرة فى النار ، إذن فنحن لا نراها ، ورءوس الشياطين
لا نراها ، فكيف يشبه الله ما لم نره بما لم نره ، يشبه شيئا مجهولاً بشيء مجهول ؟ نقول :
نعم ، وذلك أمر مقصود للإعجاز القرآنى ؛ لأن للشيطان صورة متخيلة بشعة ،
بدليل أنك لو طلبت من رسامى العالم فى فن الكاريكاتير ، وقلت لهم : ارسموا لنا
صورة الشيطان ، ولم تعطهم ملامح صورة محددة ، فكل منهم يرسم وفق تخيله كياناً
غاية فى القبح : فهذا يصوره بالقبح من ناحية ، وذاك يصوره بالقبح من ناحية
أخرى بحيث لو جمعت الرسوم لما اتخذ رسم مع رسم .

إذن فكل واحد يستشع صورة يرسمها . وساعة نعطى الجائزة لمن رسم صورة
الشيطان أنعطى الجائزة لأجلهم صورة أم لأقبحهم صورة ؟ إننا نعطى الجائزة
لصاحب أشد الصور قبحاً . إذن فعصورة الشيطان المتمثلة صورة بشعة قبيحة ،
ولو جاء على صورة واحدة من القبح لاختلف الناس حول هذه الصورة فلعل هذا
يكون قبحاً عندك ولا يكون قبحاً عند آخر ، ولكن حين يطلق الله آخلة الناس فى
تصور القبح ، يكون القبح مثلاً وواضحاً فى عمل كل إنسان فتكون الصورة أكمل وأوفى ،
فالأكمل والأوفى أن يكون القبح شائعاً فيها جميعاً .

ويقول الحق : « الذى يتخبطه الشيطان من المس » الشيطان قلنا : إنه العاصى
من الجن ، وقلنا : إن ربنا سبحانه وتعالى حكى لنا كثيراً أن الشياطين هم التصاق
واتصال بكثير من الإنس :

﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ⑬ ﴾

(سورة الجن)

« لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » فكأن الشيطان قد مس التكوين الإنساني ما أفسد استقامة ملكاته ، فالتكوين الإنساني له استقامة ملكات مع بعضها البعض ؛ فكل حركة لها استقامة ، فإذا ما مسه الشيطان فسد تآزر الملكات ، فملكاته النفسية تكون غير مستقيمة وغير منسجمة مع بعضها البعض ، فتكون حركته غير رتيبة وغير منطقية .

وما المناسبة بين هذه الصورة وبين عملية الربا ؟ . إن أردنا في الآخرة ميزة ، فساعة نرى واحداً مصروعاً فاعرف أنه من أصحاب الربا ، هذا في الآخرة ، وفي الدنيا نجد أيضاً أن له حركة غير منطقية ، هستيرية ، كيف ؟

انظر إلى العالم الآن ، لقد خلق الله العالم على هيئة من التكامل . فهذا إنسان يتمتع بإمكانات ومواهب ، وذاك يتمتع بمواهب وإمكانات أخرى ، حتى يحتاج صاحب هذه الإمكانيات إلى صاحب تلك الإمكانيات فيكتمل الكون ، ولو أن كل إنسان كان وحدة متكررة لاستغنى الكل عن الكل . ولو أن الأفراد متساوون في المواهب لما احتاج الناس لبعضهم البعض . لكن المواهب تختلف ؛ لأنك إن أجذت فناً من فنون الحياة فقد أجاد سواك فنوناً أخرى أنت محتاج إليها ، فإن احتاجوا إليك فيما أجذت ، فقد احتجت إليهم فيما أجادوا ، وهكذا يتكامل العالم . وكذلك خلق الله الكون : مناطق حارة ، ومناطق باردة ، ومناطق بها معادن ، ومناطق بها زراعة ، حتى يضطر العالم إلى أن يتكامل ، ويضطر العالم إلى أن يتعايش مع بعضه ، ولذلك يقول الحق في سورة « الرحمن » :

﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْامِ ﴾

(سورة الرحمن)

« وضعها لمن ؟ . « والأرض » ، أى أرض ، وأى أنام ؟ . الأرض كل الأرض ، والأنام كل الأنام ، فإن تحدثت بحواجز فسدت . إن منع الإنسان من حرية الانتقال من مكان إلى مكان يفسد حركة الإنسان في الكون ، فقد يرغب إنسان في أن ينتقل إلى أرض بكر ليعمرها ، فيرفض أهل تلك الأرض ، فلو أن الأرض كل الأرض كانت للأنام كل الأنام بحيث إن ضاق العمل في مكان ذهبت إلى مكان

آخر ، بدون فيرد عليك ، تلك القيود التي نشأت من السلطات الزمنية التي تحتجز الأماكن لأنفسها ، فهذا ما يفسد الكون . فهناك بيئات تشتكى قلة الفوت ، وبيئات تشتكى قلة الأيدي العاملة لأرض خراب وهي تصلح أن تزرع ، فلو أن الأرض كل الأرض للأنام كل الأنام لما حدث عجز .

ونلاحظ ما يُقال : ازدحام السكان أو الانفجار السكان ، بينما توجد أماكن تتطلب خلقاً أو يوجد خلق تتطلب أماكن ، فلماذا هذا الاختلال ؟ هذا الاختلال ناشئ من أن السلوك البشري غير منطقي في هذا الكون . والكون الذي نعيش فيه ، فيه ارتفاعات عقلية شتى ، وطموحات ابتكارية صعدت إلى الكواكب ، ونغزو الفضاء ، ووجدت في كل بيت آلات الترفيه ، أما كان المنطق يقتضي أن يعيش العالم سعيداً مستريحاً ؟

كان المنطق يقتضي أن يعيش العالم مستريحاً هادئاً ؛ لأنه في كل يوم يتكرر أشياء تعطى له أكبر الثمرة بأقل مجهود في أقل زمن ، فماذا نريد بعد هذا ؟ ولكن هل العالم الذي نعيش فيه منطقي مع هذا الواقع ؟ لا ، بل نحن نجد أغنى بلاد العالم وأحسنها ووفرة اقتصادية هي التي يعاني الناس فيها القلق ، وهي التي تمتلئ بالاضطراب ، وهي التي ينتشر فيها الشلوك ، وهي التي تشكو من ارتفاع نسبة الجنون بين سكانها .

إذن فالعالم ليس منطقياً . وهذا التخبط يؤكد ما يقوله الحق : « إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » إنها حركة هسبرية في الكون تدل على أنه كون غير مستريح ، كون غير منسجم مع طموحاته وابتكاراته .

أما كان على هذا الكون بعقلائه أن يبحثوا عن السبب في هذا ، وأن يعرفوا لماذا نشقى كل هذا الشقاء وعندنا هذه الطموحات الابتكارية ؟ كان يجب أن يبحثوا . فالصية عامة ، لا تعم الدول المتخلفة أو النامية فقط ، بل هي أيضاً في الدول المتقدمة ، كان يجب أن يعقد المفكرون المؤتمرات لبحثوا هذه المسألة . فإذا ما كانت المسألة عامة نضم كل البلاد متقدمها ومتأخرها وجب أن تبحث عن سبب مشترك ، ولا تبحث عن سبب قد يوجد عند قوم ولا يوجد عند قوم آخرين ؛ لأننا لو بحثنا لقلنا : يوجد في هذه البيئة . وكذلك هو موجود في كل البيئات . فلا بد أن يوجد

القدر المشترك .

فالأرزاق التي توجد في الكون تنقسم إلى قسمين : رزق أنتفع به مباشرة ، ورزق هو سبب لما أنتفع به مباشرة . أنا أكل رغيف الخبز ، هذا اسمه رزق مباشر ، واشرب كوب الماء ، وهر رزق مباشر ، واكتسب بالثوب وذلك أيضاً رزق مباشر ، وأسكن في البيت وهذا رابعاً رزق مباشر ، وأتبرع بالمصباح رزق مباشر . ولكن المال يأتي بالرزق المباشر ، ولا يغني عن الرزق المباشر . فإذا كان عندى جبل من ذهب وأنا جوعان ، ماذا أفعل به ؟ إذن فرغيف العيش أحسن منه ، هذا رزق مباشر ، فالنقود لو الذهب أشتري بها هذا وهذا ، لكن لا يغني عن هذا وهذا .

وقد جاء وقت أصبح الناس يرون فيه أن المال هو كل شيء حتى صار هدفاً وتعلق الناس به . . . وفي الحق أن المال ليس غاية ، ولا ينفع أن يكون غاية بل هو وسيلة . فإن فقد وسيلته وأصبح غاية فلا بد أن يفسد الكون ، فعلة فساد الكون كله في القدر المشترك الذي هو المال ، حيث أصبح المال غاية ، ولم يعد وسيلة .

والحق سبحانه وتعالى يريد أن يظهر حياة الاقتصاد للناس طهارة تضمن جل ما يطعمون ، وما يشربون ، وما يكتسبون ، حتى تصدر أعمالهم عن خليات إيمانية طاهرة مصفلة ؛ ذلك أن الشيء الذي يصدر عن خلية إيمانية طاهرة مصفلة لا يمكن أن ينشأ عنه إلا الخير .

ومن العجيب أن نجد القوم الذين صدروا لنا النظام الربوى يحاولون الآن جاهدين أن يتخلصوا منه ، لا لأنهم ينظرون إلى هذا النخلص على أنه طهارة دينية ، ولكن لأنهم يرون أن كل شرور الحياة ناشئة عن هذا الربا . وليست هذه الصيحة حديثة عهد بنا ، فقد جاء أي من عام ألف وتسعمائة وخمسين قام رجل الاقتصاد العالمى « شاخنت » فى ألمانيا وقد رأى اختلال النظام فيها وفى العالم ، فوضع تقريره بأن « الفساد كله ناشئ من النظام الربوى ، وأن هذا النظام يضمن للمغنى أن يزداد غنى ، ومادام هذا النظام قد ضمن للمغنى أن يزداد غنى ، فمن أين يزداد غنى ؟ لاشك أنه يزداد غنى من الفقير . إذن فمشكل المسألة إلى أن المال سيصبح فى يد أقلية فى الكون تتحكم فى مصائره كلها ولا سيما المصائر الخلقية . لماذا ؟ »

لأن الذين يحبون أن يستثمروا المال لا ينظرون إلا إلى النفعية المالية ، فهم يسيرون المشروعات التي تحقق لهم تلك النفعة . وهناك رجل اقتصاد آخر هو « كينز » الذي يترجم فكرة « الاقتصاد الحر » في العالم بقول قوله المشهورة : إن المال لا يؤدي وظيفته في الحياة إلا إذا انخفضت الفائدة إلى درجة الصفر . ومعنى ذلك أنه لا ربا .

وإذا ما نظرنا إلى عملية عقد الربا في ذاتها وجدناها عقداً باطلاً ؛ لأن كل عقد من العقود إنما يوجد لحماية الطرفين المتعاقدين ، وعقد الربا لا يحمي إلا الطرف الدائن فقط ، وهناك أمر خلقي آخر وهو أن الإنسان لا يعطى ربا إلا إذا كان عنده فائض زائد على حاجته .

ولا يأخذ إنسان من المراه إلا إذا كان محتاجاً . فانظروا إلى النكسة الخلقية في الكون . إن المعدم الفقير الذي لا يجد ما يسد جوعه وحاجته يضطر إلى الاستدانة ، وهذا الفقير المعدم هو الذي يتكفل بأن يعطى الأصل والزائد إلى الثني غير المحتاج .

إنها نكسة خلقية توجد في المجتمع ضعفاً ، وتوجد في المجتمع حقداً ، وتقضي على بقية المعروف وقيمه بين الناس ، وتعلم المودة في المجتمع . فلذا ما رأى إنسان فقيراً إنساناً غنياً عنده المال ، ويشترط الغنى على الفقير المعدم أن يعطيه ما يأخذه وأن يزيد عليه ، فعلى أية حال ستكون مشاعر وأحاسيس الفقير ؟ كان يكفى الغنى أن يعطى الفقير ، وأن يسترد الغنى بعد ذلك ما أخذه الفقير ، ولكن الغنى المراه يطلب من الفقير أن يسدد ما أخذه يزيد عليه . وكانوا يتعلمون ويقولون : إن النص القرآني إنما يتكلم عن الربا في الأضعاف المضاعفة ، فلذا ما منعنا القيد في الأضعاف المضاعفة لا يكون حراماً !!

أي أنهم يريدون تبرير إعطاء الفقير مالاً ، وأن يردّه أضعافاً فقط لا أضعافاً مضاعفة ، حتى لا يصير ذلك الاسترداد بالزيادة حراماً . وهؤلاء يقولون : إن الذين يقولون ذلك يحاولون أن يتلصصوا على النص القرآني ، وكأن الله قد ترك النص ليتلصصوا عليه ويسرقوا منه ما شاءوا دون أن يضع في النص ما يحول دون هذا التلصص ، ولو فطنوا إلى أن الله يقول في آخر الأمر :

﴿ وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾

(من الآية ٢٧٩ سورة النور)

هذا القول الخامس يوضح أن الله لم يستثن ضعفاً ولا أضعافاً . إذن فقوله الحق :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الرِّبَا أضعافاً مضاعفةً وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

(سورة آل عمران)

إن هذا القول الحكيم لم يجيء إلا ليبين الواقع الذي كانوا يعيشونه ، ولم يستثن الله ضعفاً أو أضعافاً ؛ لأن الحق جعل النوبة تبدأ من أن يأخذ الإنسان رأس ماله فقط ، فلا يسمح الله لأحد أن يأخذ نصف الضعف أو الضعف أو الضعفين ، ولا يسمح بالأضعاف ولا بالمضاعفات .

وكانوا يتعللون أن اتفاق الطرفين على أى أمر يعتبر تراضياً ويعتبر عفوياً . قد يكون ذلك صحيحاً إن لم يكن هناك مشرع أعلى من كل الخلق يسيطر على هذا التراضى . فهل كلما تراضى الطرفان على شيء يصير حلالاً ؟

لو كان الأمر كذلك لكان الزنا حلالاً ؛ لأنها طرفان قد تراضيا . وكل ذلك لا يتأتى - أى رضاه الطرفين - إلا فى الأمور التى ليس فيها تشريع صدر عن المشرع الأعلى ، وهو الله الخالق القويم .

إن الله قد فرض أمراً يقضى على التراضى بينى وبينك ؛ لأنه هو المسيطر ، وهو الذى حكم فى الأمر ، فلا تراضى بيننا فيما يخالف ما شرع الله أو حكم فيه . وإذا نظرنا نظرة أخرى فإننا نجد أن التراضى الذى بدعونه مردود عليه . إنه تراضى باطل بالفحص الدقيق والبحث المنطقي . لماذا ؟ لأننا نقول إن التراضى إنما ينشأ بين اثنين لا يتعدى أمر ما تراضيا عليه إلى غيرها ، أما إذا كان الأمر قد تعدى من تراضيا عليه إلى غيرها فالتراضى باطل .

فهب أن واحداً لا يملك شيئاً ، وواحداً آخر يملك ألفاً ، والذي يملك ألفاً هو ملكه ، وأدار بها عملاً من الأعمال ، وحين يدير صاحب الألف عملاً فالمطلوب له أجر عمله ليعيش من هذا الأجر . أما الذي لا يملك شيئاً إذا ما أراد أن يعمل مثلما عمل صاحب الألف ، فذهب إلى إنسان وأخذ منه ألفاً ليعمل عملاً كعمل صاحب الألف ، فشرط من يعطيه هذه الألف من الأموال أن يزيده مائة حين السداد ، فيكون المطلوب من الذي اقترض هذه الألف أجر عمله كصاحب الألف الأول ومطلوب منه أيضاً أن يزيد على أجره تلك المائة المطلوبة لمن أغرضه بالربا .

فمن أين يأتي من اقترض ألفاً بهذه المائة الزائدة ؟ إن سلعته لو كانت تساوي سلعة الآخر فإنه يخسر . وإن كانت سلعته أقل من سلعة الآخر فلإنها تكسده وتبور .

إذن فلا بد له من الاحتياك التكد . وهذا الاحتياك هو أن يخلع على سلعته وصفا شكلياً يساوي به سلعة الآخر ، ويعمد إلى إتقاص الجواهر الفعالة في صنعة سلعته ، فيسحب منها ما يوازي المائة المطلوب سدادها للمراب . فمن الذي سيدفع ذلك ؟ إنه المستهلك .

إذن فالمستهلك قد أضرب بهذا التراضي ؟ فهو الذي سيغرم ؟ لأنه هو الذي يدفع أخيراً قيمة قرض الرجل المتاجر بالسلعة وقيمة النسبة الربوية التي حددتها المراس . إذن فالعقد بين المقرض والمراب - حتى في عرفهم - عقد باطل رغم أن الاثنين - المقرض والمراب - قد اعتبرا هذا العقد تراضياً .

إذن فالحق سبحانه وتعالى أراد أن يشيع في الناس الرحمة والنفقة وأن يشيع في الناس النعاطف . إنه الحق - سبحانه - صاحب كل النعمة أراد أن يشيع في الناس أن يعرف كل صاحب نعمة في الدنيا أنه يجب عليه أن تكون نعمته متعدياً إلى غيره ، فإن رآها المحروم علم أنه مستفيد منها ، فإذا كان مستفيداً منها فإنه لن ينظر إليها بحقد ، ولا أن ينظر إليها بحسد ، ولا يتصمى أن تزول لأن أمرها عائد إليه .

ولكن إذا كان السائد هو أن يريد صاحب النعمة في الدنيا أن يأخذ بالاستحواذ على كل عائد نعمته ، ولا يراعى حق الله في مهمة النعمة ، ولا تتعدى هذه النعمة

إلى غيره ، فالمحروم عندما يرى ذلك يتمنى أن تزول النعمة عن صاحبها وينظر إليها بحسد . ويشيع الحقد ومعه الضغينة ، ويجدد الفساد فرصة كاملة للشبوع في المجتمع كله .

إن الحق سبحانه وتعالى يريد أن يسيطر على الاقتصاد عناصر ثلاثة :
العنصر الأول : الرغد والعطاء الخالص ، فيجد الفقير المعدم غنيا يعطيه ،
لا بقانون الحق المعلوم المفروض في الزكاة ، ولكن بقانون الحق غير المعلوم في الصدقة ، هذا هو الرغد .
العنصر الثاني : يكون بحق الفرض وهو الزكاة .
العنصر الثالث : هو بحق القرض وهو المداينة .

إذن فأمور ثلاثة هي التي تسيطر على الاقتصاد الإسلامي : إما تطوع بصدقة ،
إما أداء لفروض من زكاة ، وإما مداينة بالقرض الحسن ، وذلك هو ما يمكن أن
نشأ عليه النظام الاقتصادي في الإسلام . ولنتنظر إلى قول الحق سبحانه وتعالى حين
عرض هذه المسألة وشيع هبته الذين بأكون الربا بأنهم لا يقومون إلا كما يقوم الذي
يتخبطه ويصرعه الشيطان من المس .

لماذا ؟ لأن الحق قال فيهم : « ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا » فهل الكلام
في البيع ، أو الكلام في الربا ؟ إن الكلام في الربا . وكان المنطق يقضي أن يقول :
« الربا كالبيع » ، فما الذي جعلهم يعكسون الأمر ؟

إن النص القرآني هنا يوحى إلى التخبط حتى في القضية التي يريدون أن ينجحوا
بها . كأنهم قالوا : ما دمت تريد أن تحرم الربا ، فالبيع مثل الربا ، وعليك تحريم
البيع أيضا .

وكان القياس أن يقولوا : « إنما الربا مثل البيع » ، لكن الحق سبحانه أراد أن
يوضح لنا تخبطهم فجاء على لسانهم : إنما البيع مثل الربا . فإن كنتم قد حرمت الربا
فحرموا البيع ، وإن كنتم قد حللتم البيع فحللوا الربا . إنهم يريدون قياسا إما
بالطرد ، وإما بالعكس .

فقال الله القول الفصل الخامس :

﴿ وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى .. ﴾ (١٧٥)

(سورة البقرة)

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « لَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ الرِّبَا وَمَوَكَّلَهُ » (١) .

إنها موعظة من الله جاءت ، الموعظة إن كانت من خير مستفيد منها ، فالمتطوع أن يُقبل - بضم التاء - أما الموعظة التي يُشك فيها ، فهي الموعظة التي تعود على الواعظ بشيء ما . فإذا كانت الموعظة قد جاءت ممن لا يستفيد بهذه الموعظة ، فهذه حثيثة قبولها « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى » ولتر كلمة « ربه » حينما تأتي هنا فلفهم منها أن المقصود بها الحق سبحانه الذي تولى تربيتهكم ، ومتولى التربية خلقاً بإيجاد ما يستبقى الحياة ، وإيجاد ما يستبقى النوع ، ومحافظة على كل شيء بتسخير كل شيء لك أيها الإنسان ، فيجب أن تكون أيها الإنسان مهلباً أمام ربك فلا توقع نفسك في اتهام الرب الخالق في شبهة الاستفادة من تلك الموعظة - معاذ الله - .

لماذا ؟ لأن الخالق رب ، وما دام الخالق رباً فهو المتولى تربيتهكم ، فليأكل أيها الإنسان أن تتأني على عظة التوبيخ . « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ » ومعنى ذلك أن الأمر لن يكون بأثر رجعي فلا يؤخذ بما مضى منه ؛ لأنه أخذ قبل نزول التحريم ، تلك هي الرحمة ، لماذا ؟

لأنه من الجائز أن يكون المرابي قد رتب حياته تربياً على ما كان يناله من ربا قبل التحريم ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الحق سبحانه وتعالى يعفو عما قد سلف . وعلى المرابي أن يبدأ حياته في الرعاء الاقتصادى الجديد .

تلك هي عظمة التشريع الرباني « فانتهى » فله ما سلف وأمره إلى الله « أى أن له

(١) رواه مسلم ورواه الترمذى فى رواية وغيره (وشامليه وكتاب) .

ما سبق وما مضى قبل تحريم الربا . وتفيد كلمة « وأمره إلى الله » أن الله سبحانه وتعالى حينما يعفو عما سلف فله طلاقة الحرية في أن يقن ما شاء ، فيجب أن تتعلق دائما باستدانة الفضل من الله . « وأمره إلى الله » إن مثل هذا الإنسان ربما قال: سأعهار اقتصاديا ومركزي سيتزعزع ، وسأصبح كذا وكذا . لا . اجعل سنذك في الله ، ففى الله عوض عن كل فائت ، هو سبحانه لا يريد أن يزل مواكز الناس ، ولكن يريد أن يقول لهم : إنى إن سلبتكم نعمتى فاجعلوا أنفسكم فى حضانة النعم بالنعمة .

ومادمت قد جعلت نفسك فى حضانة المتعم بالنعمة ، إذن فالنعمة لا شىء ، لأن المتعم عوض عن هذه النعمة ، والربا من السبع الموبقات التى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم باجتنابها حيث قال : « اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » (١) « وأمره إلى الله ومن عاد » أى عاد بعد الموعظة ماذا يكون أمره ؟ « فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » . وكان يكفى أن يقول عنهم : إنهم « أصحاب النار » فلعل واحدا يكون مؤمنا وبعد ذلك عاد إلى معصية ، فيأخذ حظه من النار .

إنما قوله : « هم فيها خالدون » يدل على أنه خرج عن دائرة الإيمان . وافهم السابق جيدا لتفهم التذليل اللاحق : لأن هنا أمرين : هنا ربا حرمه الله ، وأناس يريدون أن يحملوا الربا عندما قالوا : « إنما البيع مثل الربا » ، فإن عدت إلى الربا حاكميا بحرمة فأنت مؤمن عاص تدخل النار .

إنما إن عدت إلى ما سلف من المناقشة فى التحريم ، وقلت : البيع مثل الربا ، وناقشت فى حرمة الربا وأردت أن تحمله كالبيع فقد خرجت عن دين الإسلام . وحين تخرج عن دين الإسلام فلك الخلود فى النار .

ومن هنا يجب أن نلفت الذين يقولون بالربا ، ونقول لهم : قولوا : إن الربا حرام ، ولكننا لا نقدر على أنفسنا حتى نبطله ونتركه ، وعليكم أن مجاهدوا أنفسكم على الخروج منه حتى لا تتعرضوا لحرب الله ورسوله . إنهم باعقادهم أن الربا حرام يكونون عاصين فقط ، أما أن يحاولوا تبرير الربا ويحللوه فسيدخلون في دائرة أخرى شر من ذلك ، وهي دائرة الكفر والعباد بالله .

وقد عرفنا أن آدم عليه السلام عصي ربه ، وأكل من الشجرة ، وإبليس عصي ربه ، فلما تلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ، أما إبليس فقد طرده الله ، ولماذا طرد الله إبليس وأحل عليه اللعنة ؟

لأن آدم أقر بالذنب وقال : « ربنا ظلمنا أنفسنا » . لقد اعترف آدم : حكمك يارب حكم حق ، ولكنني ظلمت نفسي . ولكن إبليس عارض في الأمر وقال : « أسجد لمن خلقت طينا » ، فكأنه رد الأمر على الأمر .

وبعد ذلك حين بين الله الحكم في الربا ، وبين أن من انتهى له ما سلف ، فهاذا عن الذي يعود ؟ « ومن عاد » وهي المقابل « فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » ، يريد سبحانه أن يقول : إياكم أن يجدهم الربا بلفظه ، فالألفاظ تحدد البشر ، لأنكم سميتوه « ربا » بالسطحية الناظرة : لأن الربا هو الزيادة ، والزكاة تنقص ، فالمائة في الربا تكون مائة وعشرة مثلا حسب سعر الفائدة ، وفي الزكاة تصبح المائة (٩٧,٥) ، في الأموال وعروض التجارة ، وتختلف عن ذلك في الزروع وغيرها ، وفي ظاهر الأمر أن الربا زاد ، والزكاة أنقصت ، ولكن هذا التقصان وتلك الزيادة هي في اصطلاحاتكم وفي أعرافكم . والحق سبحانه وتعالى يمحى الزائد ، وينقص الناقص ؛ فهو سبحانه يقول :

يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ

وَاللَّهُ لَا يُجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾